Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.20/Rev.1
البند 12(ب)(i) من جدول الأعمال

12 September 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–12 سبتمبر/أيلول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

من أجل

مشروع تنمية مجتمعات المراعي

Document # 342889
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع إثيوبيا	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**4**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	4
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	5
جيم –	عناصر المشروع	6
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	11
واو –	التنظيم والإدارة	12
زاي –	المبررات الاقتصادية	13
حاء –	المخاطر	13
طاء –	الأثر البيئي	14
ياء –	السمات الابتكارية	14
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**14**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**15**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**17**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD LOANS TO ETHIOPIA

الثاني - عمليات التمويل السابقة التي قام بها الصندوق في إثيوبيا

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث - الإطار المنطقي

6 IV. COSTS AND FINANCING

الرابع - التكاليف والتمويل

11 V. ORGANIZATIONAL STRUCTURE

الخامس - الهيكل التنظيمي

13 VI. RISK MITIGATION MATRIX

السادس - مصفوفة التخفيف من حدة المخاطر

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بر إثيوبي
1.00 دولار أمريكي	=	8.58 بر إثيوبي
1.00 بر إثيوبي	=	0.117 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

8 يوليو/تموز – 7 يوليو/تموز

خريطة منطقة المشروع

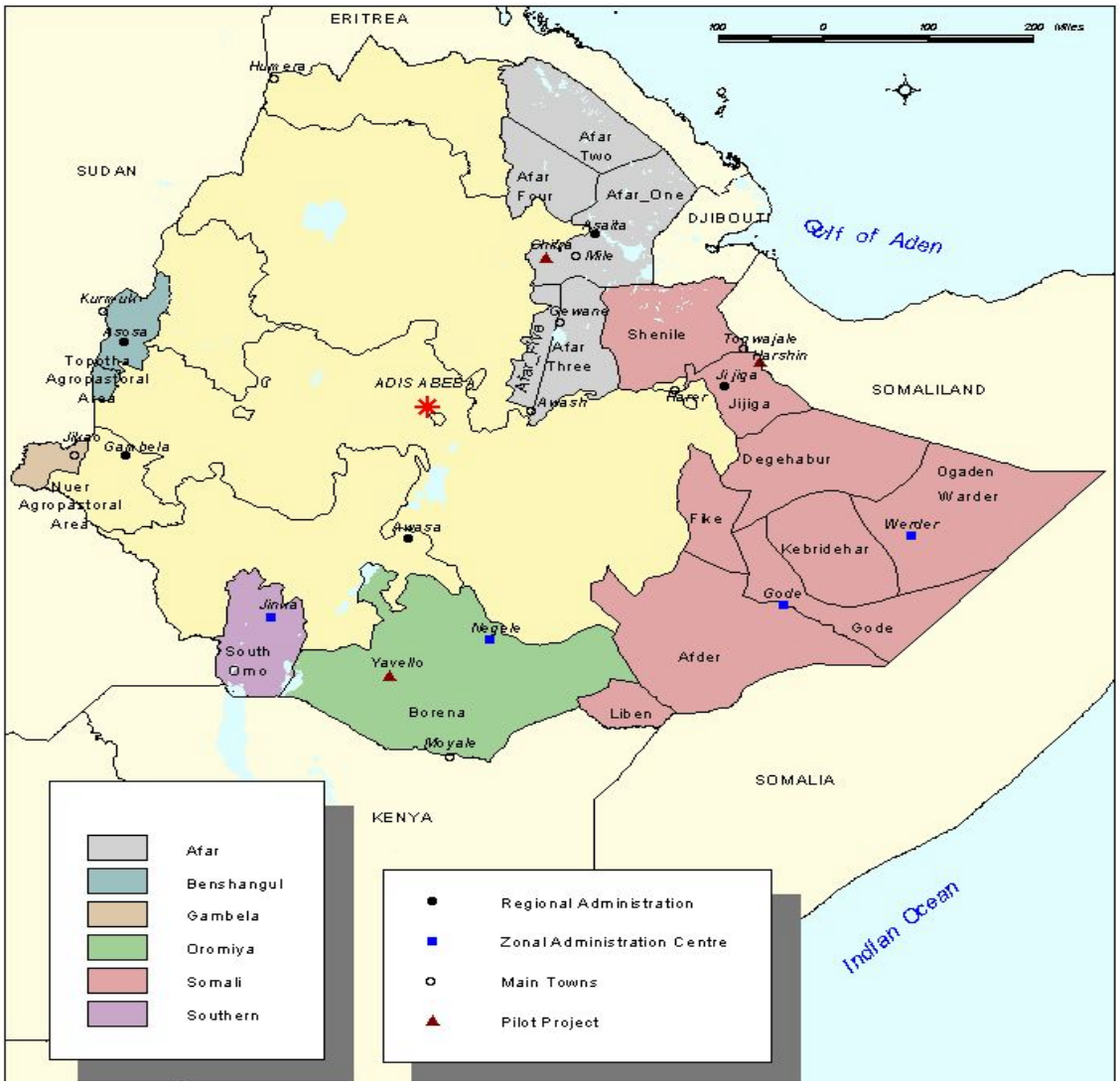

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

مشروع تنمية مجتمعات المراعي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	المؤسسة الإنمائية الدولية
المقترض:	جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
الوكالة المنفذة:	وزارة الشـؤون الاتحاديـة، وحكومات أقاليم عفار، وصومالي، وأوروميا، والأمم، والقوميات، والشعوب الجنوبية
التكلفة الكلية للمشروع:	59.9 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	14.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	المؤسسة الإنمائية الدولية
قيمة التمويل المشترك:	30.0 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	5.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	المؤسسة الإنمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	المؤسسة الإنمائية الدولية

موجز المشروع

مـــن هـــم المستفيدون؟ يضم المستفيدون من مشروع تنمية مجتمعات المراعي نحو 000 450 أسرة ريفية تعيش في 30 مـــنطقة مـــن مـــناطق إقليمي عفار وصومالي، وفي منطقي بورانا وجنوب أومو في إقليمي أورمويا والأمم، والقوميات، والشـــعوب الجنوبـــية على التوالي. ويستقي هؤلاء الناس معظم رزقهم من التربية المتنقلة للماشية في المراعي الطبيعية، ويســـتكملون دخولهـــم الأســـرية بالانخراط فيما يلوح لهم من فرص لزراعة المحاصيل، والتجارة، والصناعات اليدوية، واســـتخراج الملح، وصناعة الفحم النباتي، والهجرة للعمل، وما إلى ذلك. وتضم الأسرة المتوسطة ما بين 5 أشخاص إلى 12 شخصـــا علمـــا بأن الدخل الفردي يقدر بما يعادل 110 دولارات أمريكية[1]. وهكذا فإن غالبية المستفيدين يعيشون في مســـتوى يقل كثيرا عن عتبة الفقر المعتمدة دوليا والبالغة دولار واحد في اليوم. ويشمل المستفيدون من المشروع الأسر التـــي تترأســـها النساء (نحو 20%) وعددا محدودا من اللاجئين المحرومين المعتمدين على المعونة الغذائية، ولاسيما في المناطق التي انهارت فيها آليات شبكات الأمان الاجتماعية.

لمـــاذا هـــم فقراء؟ يمكن أن يعزى الفقر في صفوف المجتمعات الرعوية إلى موجات الجفاف الحادة والمتكررة بصورة مـــتزايدة مما يؤدي إلى فقد ثروات العمر (المتمثلة في المواشي) وتفشي المجاعة. وقد تفاقمت ظاهرة الفقر بفعل الإهمال المتجلـــي فـــي الافـــتقار الحـــاد إلى الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية الأولية، والتعليم، والإصـــحاح، والنقل، ومرافق إمدادات مياه الشرب. وتصاعد الفقر من حيث الوتيرة والشدة نتيجة الافتقار المتواصل إلى خدمـــات الدعـــم في ميادين البحوث الزراعية، والإرشاد، وتسويق الثروة الحيوانية، والتمويل الريفي. وأسهمت النزاعات الأهلية، والسياسية، والإقليمية بالمثل في انعدام الأمن وفي تزايد أعداد اللاجئين.

مـــاذا سيفعل المشروع لهم؟ سيساند المشروع الأساليب التشاركية لتحليل المشكلات، والبحوث، وتسوية النزاعات بتمكين الهـــياكل الاجتماعية التقليدية على مستوى القرى والمناطق. كما أنه سيوفر منتدى لحوار السياسات واستقطاب التأييد في صـــفوف الجهات المعنية الأساسية على المستوى الاتحادي من خلال مجلس تطوير الأقاليم الناشئة واللجنة الدائمة المعنية بالتنمـــية الـــرعوية، والاســـتفادة في ذلك من تقدم تطبيق اللامركزية وتفويض السلطات إلى الأقاليم. وسيساند المشروع الاستثمارات لتحسين تسليم خدمات الدعم المتعلقة بالبحوث الزراعية، والإرشاد، والتسويق، والتمويل الريفي بغية النهوض بمـــوارد الـــرزق. وســـيتم اســـتكمال الـــزيادة المتواصلة في الدخول الأسرية باستثمارات لتيسير الوصول إلى الخدمات الاجتماعـــية. وســـيؤدي تحسين القدرة على الوصول إلى التعليم، والصحة الأساسية، ومرافق إمدادات مياه الشرب بشكل خـــاص إلـــى النهوض بأوضاع النساء والفتيان والفتيات وهم أشد المجموعات ضعفا. كما أن إرساء نظم الإنذار المبكر ووضـــع خطط الاستعداد للكوارث سيعزز أيضا من صمود وقدرة المستفيدين على التصدي للهزات الخارجية والحد من آثار موجات الجفاف والمجاعة.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيعزز المشروع من قدرة المجتمعات الرعوية على تحديد وتنفيذ تدابير تنميتها الذاتـــية. كمـــا أنه سيروج وييسر الأساليب التشاركية للبرمجة، والتنفيذ والرصد وذلك أولا عبر تعزيز القدرة المؤسسية

[1] وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لعام 2002.

للهيـــئات الاجتماعـــية الأصلية. ثانيا ستعمل فرق المساندة المتنقلة مع المستفيدين، وموظفي المناطق والأقسام في تحليل الأوضـــاع وتحديد المشكلات بأسلوب تشاركي. وسيتولى المستفيدون تحديد تطلعاتهم واحتياجاتهم وترتيب المهام المطلوبة وفقـــا للأولـــية. وبدعـــم مـــن هذه الفرق وكذلك فرق التغطية المتنقلة المدربة، فإن المستفيدين سيجرون تحليلات للمنافع بالمقارنـــة مع التكاليف فيما يتصل بالمشروعات الصغيرة المزمع تمويلها في ظل صندوق الاستثمارات المجتمعية وكذلك صـــندوق الاســـتعداد للكـــوارث وإعـــداد الخطط الاحترازية. وسيقوم المستفيدون كذلك بتقدير الآثار البيئية والاجتماعية المحـــتملة للاستثمارات المقترحة، ويوافقون على الأدوار والمسؤوليات، ويرصدون الأداء كجزء أصيل في عملية التعلم بالعمل.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
من أجل
مشروع تنمية مجتمعات المراعي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بما قيمته 14.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع تنمية مجتمعات المراعي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. وتتولى المؤسسة الإنمائية الدولية إدارة القرض باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **الاقتصاد**. على الرغم من الإمكانيات الواسعة للنمو التي تتمتع بها إثيوبيا، ولا سيما في القطاع الزراعي، فإنها تندرج في عداد أفقر البلدان في العالم حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 110 دولارات أمريكية، وهو ما يعادل نحو خمس المتوسط السائد في أفريقيا جنوب الصحراء. ويصل عدد سكان إثيوبيا إلى قرابة 65.8 مليون دولار أمريكي (2001)، ومن ثم فإنها تجيء في المرتبة الثانية من حيث الاكتظاظ السكاني في صفوف البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، علما بأن معدل النمو السكاني المنتظر يقدر بنسبة 2.4% سنويا. ويعيش نحو نصف السكان دون خط الفقر الوطني، مع وجود تباين واسع بين المناطق الريفية والحضرية. ويتسم معدل العمر المتوقع بالانخفاض فهو يبلغ 42 سنة، كما أنه آخذ بالهبوط نتيجة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وتحتل إثيوبيا المرتبة 168 من أصل 173 بلدا وفقا لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2 - وعلى مدى العقد الماضي شرعت الحكومة في تنفيذ طائفة واسعة من الإصلاحات في ميدان المؤسسات والسياسات بهدف إحياء الاقتصاد الذي تدهور نتيجة سنوات طويلة من الحروب الأهلية، وبفعل الإهمال والسياسات العامة غير المناسبة. وارتكزت هذه الإصلاحات على التزام متين بتحرير الأسواق وتفويض السلطة إلى الحكومات الإقليمية. وتمكنت الحكومة بفضل ترسخ السلام والاستقرار من إعادة توجيه الإنفاق العام من قطاع الدفاع إلى

[1] الذيل الأول – البيانات القطرية.

القطاعات الاجتماعية وذلك إلى أن تعرقل جني ثمار السلام بسبب اندلاع النزاع الحدودي مع إريتريا في مايو/أيار عام 1998. وبعد إبرام اتفاق السلام في ديسمبر/كانون الأول عام 2000 فإن من المتوقع إنجاز عمليات ترسيم الحدود بحلول نهاية عام 2003.

3 - وأسهم الاستقرار السياسي وإصلاحات السياسات والمؤسسات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 5.8% سنويا بين عامي 1992 و2001. وشهد عام 2001 معدل نمو اقتصادي قوي نسبيا قدره 7.7% وبفضل مستوى لم يسبق له مثيل من إنتاج المحاصيل الغذائية، وهو ما أدى إلى تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي قدرها 12.5 في المائة. على أن بدء موجة الجفاف أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل شديد بحيث وصل إلى 1.2% عام 2002. وكان معدل التضخم سلبيا في عام 2002 للسنة الثانية على التوالي نتيجة الآثار السعرية للموسم الممتاز عام 2001. وبسبب انخفاض نسب التبادل التجاري، ولا سيما رداءة أسعار البن، فقد انخفضت قيمة صادرات إثيوبيا للسنة الثانية على التوالي عام 2002. وسيضر استمرار موجه الجفاف بآفاق النمو عام 2003، حيث ينتظر أن يعاني الناتج المحلي الإجمالي من انخفاض نسبة 3.8% بتأثير هبوط في حجم المخرجات الزراعية بمقدار 12.2 في المائة.

4 - ويعتبر **القطاع الزراعي**، الذي يوفر نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، المصدر الرئيسي للدخل وكسب الرزق لنسبة 85% من السكان. كما أن الزراعة هي المصدر الأكبر للنقد الأجنبي حيث توفر زهاء 80% من عائدات التصدير. وما تزال الإنتاجية الزراعية ضعيفة حتى في ظل معايير إقليم أفريقيا جنوب الصحراء. وتغطي شبكات الري نسبة تقرب من 1% فقط من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبالمثل ساهم التدهور البيئي وانكماش قاعدة الموارد في انخفاض الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي. وتعاظمت العقبات القائمة في وجه الزيادة المتواصلة في الإنتاج نتيجة عجز الأسر الريفية عن الوصول إلى المدخلات المحسنة، والخدمات والأسواق المالية. على أن القطاع الزراعي سيواصل هيمنته على الاقتصاد في المستقبل المنظور.

5 - ويتسم القطاع الزراعي الإثيوبي بمناطق عالية الإمكانيات (فوائض غذائية) في المرتفعات ومناطق رعوية قاحلة وشبه قاحلة (نقص غذائي) في الأراضي المنخفضة. وفي غالب الأحيان تؤدي التقلبات في الناتج الزراعي الناجمة عن القحط إلى تفاقم هشاشة أوضاع الأسر الريفية المعانية أصلا من انعدام مزمن في الأمن الغذائي، ولا سيما منها الأسر الرعوية. ويبرز انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الزراعي على مدى العام الماضي وآثار موجة الجفاف الحالية أهمية صياغات استراتيجيات، وسياسات، وبرامج استثمارية للنهوض بإدارة المخاطر والحد من ضعف الأسر الريفية الفقيرة.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

6 - تتعلق الدروس المستفادة البارزة التي تهم مشروع تنمية مجتمعات المراعي بسلسلة من مشروعات تنمية الثروة الحيوانية والمراعي الممولة بصورة مشتركة مع البنك الدولي (الذيل الثاني). وقد تعرضت تلك المشروعات لانتقادات شديدة بعضها مبررة. وحققت معظم الأنشطة تقدما واسعا في تنمية الموارد المائية ومكافحة الأمراض وجمع قدر محدود من المعارف المتعلقة بالمجتمع والاقتصاد الرعويين. وعانت تلك الاستثمارات من ضعف التشاور مع

المجـــتمعات أو الهيـــئات الرعوية ولم تبذل أي جهود تستحق الذكر للعناية باحتياجات النساء والجماعات المحرومة أو لتحويل أساليب الوكالات المنفذة نحو اعتماد النهج التشاركية.

7 - ولـــم توجـــه تلك العمليات أي اهتمام لنشوء النظام الرعوي الزراعي كنشاط صالح اقتصاديا. كما أن مسائل تطويـــر نظـــم الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر، واستراتيجيات التخفيف من وطأة الكوارث، والدور الإيجابي المحتمل للقطـــاع الخـــاص لـــم تحظ بما تستحقه من انتباه. وغفلت العمليات المذكورة عن الآثار الضارة الناجمة عن النزاعات الإقليمية والمحلية ولم تهتم بالتخفيف من حدتها. على أن من الواجب النظر إلى نجاحها أو فشلها في سياق عوامل مهمة بالقدر ذاته، بما في ذلك الافتقار الشديد المتواصل إلى المرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المناطق الرعوية، والـــتحولات الهائلـــة فـــي المـــناخ السياســـي، وفقدان الأمن الناجم عن النزاعات الأهلية والحروب. وكانت الدروس المستخلصة في هذا الصدد ذات فائدة في النهوض بتصميم مشروع تنمية مجتمعات المراعي.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع إثيوبيا

8 - **سياســـة إثيوبـــيا لاستئصـــال الفقـــر.** تمشيا مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر فإن الهدف الشامل للبرنامج الحكومـــي للتنمـــية المستدامة والحد من الفقر هو تقليل معدلات الفقر عبر ترويج النمو الاقتصادي السريع. وقد أيدت الجهـــات المانحـــة هـــذا البرنامج خلال اجتماع الجماعة الاستشارية للبنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول عام 2002، ويرمـــي الـــبرنامج إلى الاستفادة من أوجه نجاح إصلاحات المؤسسات والسياسات. وبينما يؤكد البرنامج أهمية التنمية الريفـــية والزراعية في تحسين أوضاع الفقر، فإنه يقر بالحاجة إلى بذل جهود جلية فيما يتصل بتطوير القطاع الخاص لتعزيز معدلات نمو الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج يحدد تدابير قطاعية أساسية وقضايا عامة في مجالات مكافحـــة فـــيروس نقـــص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والتجارة، والتعليم، والصحة، والطرق، والمياه والإصحاح، والـــتمايز بيـــن الجنســـين. وتتوافق أهدافه الطموحة، التي يمكن تحقيقها إذا ما تواصل النمو الاقتصادي المخطط، مع الأهـــداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه الخصوص، فإن البرنامج يقر بأن تدعيم الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي يتطلب توظيف استثمارات لتحسين تقانات الإنتاج، وتنويع المخرجات، وتوسيع التفاعل السوقي.

9 - **أنشـــطة الجهات المانحة الأخرى لاستئصال الفقر.** جددت الجهات المانحة خلال اجتماع الجماعة الاستشارية فـــي ديسمبر/كانون الأول عام 2002 الإعراب عن ثقتها والتزامها بالبرنامج الحكومي للتنمية المستدامة والحد من الفقر ووافقـــت على أنه يشكل مرتكزا متينا لتعبئة الموارد وكذلك للاستخدام الفعال للمعونة، ولا سيما من خلال إطار شامل لضـــمان تناســـق الـــنهج والاستراتيجيات. وتسعى جهود التناسق إلى تبسيط النهج والإجراءات المختلفة التي تعتمدها الجهـــات المانحة، وتنسيقها مع العمليات الحكومية. وتعمل الجماعة المحلية للمساعدة الإنمائية على تطوير مبادئ إطار للتناســـق. ومـــن المنـــتظر أن تضطلع الحكومة بدور قيادي أكبر في تنسيق المساعدة الإنمائية وفي تنفيذ الإصلاحات المناســـبة لتحديث النظم الحكومية الحالية للمسائلة والإدارة بينما يتفق مع المعايير المعتمدة دوليا ومع الأساليب المثلى. كمـــا أن مـــن المنـــتظر أن يسفر اعتماد عدد من الجهات المانحة لأسلوب دعم الميزانية المباشر عن تعزيز المساءلة المشتركة.

10 - **استراتيجية الصندوق في إثيوبيا.** طبقا لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية فإن الميدان الاستراتيجي لأنشطة الصندوق يتمثل في استخدام موارده للتأثير على وجهة السياسات والموارد العامة لصالح فقراء الريف. وتدعو وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إلى أن يضطلع الصندوق بدور تفعيلي أقوى في تصميم البرامج الإنمائية القطاعية بغية تعزيز الأثر وتوسيع التغطية فيما يتصل بالحد من الفقر. وتساند الاستراتيجية القطرية برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال ترويج مشاركة المستفيدين الفعالة في تصميم البرامج، وتخطيطها، وتنفيذها على أساس توسيع المعرفة والفهم للاحتياجات والأولويات الملحة للأسر الريفية الفقيرة. وهكذا، فإنه يشدد على أهمية البحوث والتحليلات الاقتصادية – الاجتماعية المنفذة قبل مرحلة الصياغة أو كجزء أصيل من التنفيذ المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تقر بأن مساحة إثيوبيا الشاسعة، وأوضاعها الاقتصادية – السياسية، والتفشي الواسع للفقر الريفي تحول دون اعتماد نهج منفرد للحد من الفقر الريفي. ولذلك، فإن الوثيقة تؤكد الحاجة إلى أن يتعاون الصندوق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين في تعبئة الموارد المطلوبة لتمويل المرافق الاجتماعية التكميلية الضرورية لتحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11 - **منطقة المشروع.** تمارس الأنشطة الرعوية الأثيوبية على نطاق واسع في ولايتي صومالي وعفار، ومنطقة بورانا في ولاية أوروميا، ومنطقة جنوب أومو في ولاية الأمم، والقوميات، والشعوب الجنوبية. وثمة عدد محدود من الرعويين في أنحاء من أقاليم تيغراي، وبنشنغول، وغامبيلا. وتضم المناطق الرعوية نحو سبعة ملايين نسمة، وتغطي 500 000 كيلومتر مربع أي ما يعادل 61% من مساحة إثيوبيا، وتحتوي على أكثر من 11 مليون رأس من المواشي. وضمن سكان المناطق المنخفضة هناك قلة من الأثرياء نسبيا ممن يمتلكون أصولا ضخمة على شكل ثروة حيوانية، وعدد ضخم من الفقراء من أصحاب القطعان الصغيرة، وأعداد محدودة من الناس الذين يعتمدون على زراعة المحاصيل أو بيع جهدهم (الرعاة الزراعيون). ومع أن الظروف المناخية والصعاب متشابهة في معظم المناطق الرعوية، فإن سكان هذه المناطق يتباينون من حيث الهياكل الاجتماعية، وتركيب القطعان، واستراتيجيات التصدي، ومدى الاندماج في الاقتصاد السوقي.

12 - وفي حين أسفر تطبيق اللامركزية عن تحسن فرص التنمية التشاركية، فإن عملية التسيير الشاملة في المناطق المنخفضة ما تزال ضعيفة. وشكلت موجات الجفاف الدورية على الدوام تحديا أساسيا لموارد رزق المجتمعات الرعوية، وتفاقمت آثارها بفعل تزايد الضغط السكاني الحيواني وتدهور المراعي، وهو ما ينهك أكثر فأكثر قدرة الرعويين على الصمود أمام الجفاف. ويشكل ضعف تسويق الثروة الحيوانية عائقا رئيسيا أمام النهوض بالإمكانيات الاقتصادية، كما أن القيود الأخيرة على أسواق التصدير، والناجمة أساسا عن شواغل تتعلق بالصحة البشرية والنباتية، أدت إلى حدوث انخفاض شديد في الدخول الحقيقية للأسر.

13 - وبالمثل، فإن حالة الخدمات الصحية البشرية رديئة. ورغم أن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز تمثل شاغلا صحيا أساسيا في إثيوبيا، التي تتدرج في عداد البلدان الأشد تضررا في العالم، إلا أنه لا تتوافر معلومات كثيرة خارج نطاق ما تتناقله الألسن عن درجة تفشي هذه الجائحة في صفوف المجموعات السكانية الرعوية. وتصل خدمات التعليم إلى أقل من خمس السكان الرعويين، ومن ثم، فإن ذلك يحد بشدة من فرص تنويع الدخل. ولا تتوافر عمليا أي خدمات دعم زراعية. وتقوم الحكومة الآن بتوظيف استثمارات في البحوث الزراعية الخاصة بالمناطق المنخفضة لمعالجة هذا الخلل جزئيا. وتعاني المرافق الأساسية الريفية من ضعف بالغ، كما أن الزيادة المطردة في المساحة المزروعة غالبا ما تتحقق على حساب المجتمعات الرعوية التي تواصل فقد جانب من مناطق رعيها في الموسم الجاف. وتتقهقر قوانين الأعراف وأساليب إدارة الموارد الطبيعية أمام الضغوط السكانية وتفشي ظاهرة الحرمان من ملكية الأراضي. وتشيع النزاعات بين المزارعين والرعويين على نطاق واسع، كما أنها تذهب بالكثير من الأرواح.

14 - ويشكل مشروع تنمية مجتمعات المراعي المرحلة الخمسية الأولى لبرنامج يستغرق خمسة عشر عاما، وهو يركز في المقام الأول على احتياجات وأولويات الأسر الريفية التي تعيش في نحو ثلث المناطق الرعوية والزراعية – الرعوية في الأقاليم الأربعة. وتشمل معايير انتقاء هذه المناطق ما يلي: (i) التوزيع العادل بين الأقاليم المختلفة؛ (ii) مستوى أدنى من القدرة من حيث الموارد البشرية، والاتصالات، والوصول؛ (iii) ضمان مزيج من المناطق الرعوية والزراعية الرعوية؛ (iv) توافر ظروف أمنية كافية؛ (v) الحاجة إلى تجنب المناطق التي يشتد فيها نشاط الجهات المانحة الأخرى. وتضم **المجموعة المستهدفة** للمشروع نحو 000 450 من الأسر الرعوية والزراعية الرعوية في 30 منطقة في أقاليم عفار، وصومالي، والأمم الجنوبية، وأوروميا. وتستقي هذه الأسر الجانب الأعظم من رزقها من التربية المتنقلة للماشية في المراعي الطبيعية. كما أنها تستكمل دخولها الأسرية باغتنام ما يلوح من فرص لزراعة المحاصيل، والتجارة، والصناعات اليدوية، واستخراج الملح، وهجرة اليد العاملة، وما إلى ذلك. وتتألف الأسرة في العادة من 5 أشخاص إلى 12 شخصا وتعيش الغالبية العظمى من الأسر تحت عتبة الفقر المعتمدة دوليا التي يقل الدخل فيها عن دولار أمريكي واحد في اليوم. ويشمل المستفيدون من المشروع الأسر التي تترأسها النساء (نحو 20%) وعددا محدودا من اللاجئين المعتمدين على المعونة الغذائية.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

15 - سيسعى المشروع إلى النهوض بآفاق موارد الرزق المستدامة في صفوف الرعويين الذين يعيشون في الأراضي المنخفضة القاحلة وشبه القاحلة في إثيوبيا. ويرمي المشروع إلى تمكين المجتمعات المحلية وإتاحة الفرصة للإدارة الإقليمية اللامركزية لتحسين إدارة التنمية المحلية عبر عملية تخطيط إنمائية مجتمعية ترتبط بصندوق استثمارات مجتمعية. كما سيساند المشروع برنامجا تشاركيا لإدارة الأزمات بغية الحد من هشاشة المجتمعات الرعوية إزاء الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى التي تهدد موارد رزقها. وستتم مساندة هذه الجهود بتدابير لإصلاح السياسات، وتوظيف الاستثمارات في ميادين الصحة، والتعليم، والخدمات البيطرية، وإجراء البحوث التطبيقية بشأن زراعة الأراضي الجافة وإدارة الموارد الطبيعية. ويقر المشروع بالدور المحوري الذي يضطلع وسيضطلع به الإنتاج الحيواني في الحياة الرعوية، غير أنه لا يركز حصرا على زيادة الدخول والإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية.

وعوضـــا عـــن ذلك فإن المشروع سيحدد أيضا ويطور موارد رزق بديلة، بما في ذلك الزراعة المستقرة، على أساس طوعي، وتوليد الدخول غير الزراعية، بهدف تعزيز دمج المجتمعات المحلية الرعوية في الاقتصاد الوطني.

16 - ويتمـــثل **الهـــدف الإنمائي** للمشروع، الذي يشكل المرحلة الأولى في برنامج طويل الأمد، في تقديم المساعدة لجهـــود بـــناء القدرات وإرساء نماذج فعالة لتسليم الخدمات العامة والاستثمار، وإدارة الكوارث في المناطق الرعوية تراعـــي احتـــياجات المجـــتمعات المحلـــية ذات الأولويـــة وتحـــد مـــن ضـــعفها. ولذلك، فإن المشروع سيسهم في: (i) نمـــو واســـتقرار الدخـــول الأسرية؛ (ii) تيسير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والعامة؛ (iii) تحسين العلاقات الاجتماعية، والمؤسسات، والبيئة الطبيعية؛ (iv) الحد من الهشاشة إزاء الكوارث.

جيم - عناصر المشروع

17 - يستنـــد مشروع تنمية مجتمعات المراعي إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي: (i) تعزيز موارد الرزق المستدامة؛ (ii) إدارة المخاطر الرعوية؛ (iii) تنفيذ المشروع وإصلاح السياسات.

تعزيز موارد الرزق المستدامة

18 - سيرســـي هـــذا العنصر إجراءات تخطيطية تشاركية ولامركزية على مستوى المجتمعات المحلية والمناطق، وســـيعمل ضمن الهيكل الحكومي الإقليمي. وستتولى النساء والرجال في المجتمعات المحلية تحديد مشروعات صغيرة وترتيـــبها من حيث الأهمية، وصياغتها، وتنفيذها بما يعكس ما لديهم من أولويات. وفي إطار **العنصر الفرعي الخاص ببناء القدرات الإقليمية للتمكين المجتمعي** فستلقى الأقاليم والمجتمعات المحلية دعم فرق مساندة متنقلة يتألف كل فريق مـــنها مـــن قـــائد للفريق (مختص بالتنمية المجتمعية الرعوية)، وخبير تدريب، واتصالات، وتيسير، وخبير في قضايا التمايز بين الجنسين والمشروعات الصغيرة يعمل مع إدارات المناطق ومكاتب دعم الخدمات التقنية والاجتماعية فيها. وستســـتخدم هـــذه الفرق أدوات الأسلوب التشاركي للتقييم والعمل لتيسير تحليل الأوضاع ومساعدة المجتمعات المحلية علـــى إعـــداد مشـــروعاتها الصغيرة. وباستخدام نماذج بسيطة لطلبات المشروعات الصغيرة، فإن المجتمعات المحلية ستحدد بوضوح أهدافها وتقترح الأنشطة والميزانيات، مع المراعاة اللائقة للآثار البيئية لمشروعاتها.

19 - وســـترفع اقـــتراحات الاســـتثمارات المجتمعـــية إلى المناطق لتمويلها وذلك من خلال **صندوق الاستثمارات المجتمعـــية**. وتقوم لجنة التنمية في المنطقة، التي تضم ممثلين عن إدارة المنطقة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بـــتقدير الطلـــبات وتقديـــم التوصيات إلى مدير المنطقة. وبغية الحفاظ على الطابع متعدد القطاعات للمشروع واحترام الأولويـــات المتـــنوعة للمجـــتمعات المحلـــية الـــرعوية، مع اهتمام خاص بالفئات الفرعية الأكثر فقرا وبالنساء، فإن الاســـتثمارات المغطاة في إطار صندوق الاستثمارات المجتمعية لن تقتصر على قطاعات معينة. وخلال السنة الأولى للتنفيذ سيتم إجراء بحوث وتحليلات اجتماعية تشاركية للمجموعة المستهدفة بغية صقل الأشكال العملية لتيسير وصول فئة النساء والمجموعات الأكثر ضعفا إلى صندوق الاستثمارات المجتمعية وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية. وستتخذ قرارات الموافقة على الطلبات المتعلقة بصندوق الاستثمارات المجتمعية على مستوى المنطقة وذلك على أساس معايير شـــفافة معروفة مسبقا لكل الجهات المعنية، وستقيم هذه الطلبات استنادا إلى معايير تقنية تعتمدها الوزارات المختصة. وســـتنفذ المشـــروعات الصـــغيرة، التـــي ستتطلب مساهمات مجتمعية نقدية أو عينية بنسبة 20% على الأقل، على يد

المجـــتمعات المحلية مباشرة بغية بناء القدرات، وضمان التناظر بين الاستثمارات والاحتياجات، وكفالة المساءلة إزاء المجتمعات المحلية.

20 - **تعزيـــز خدمات الدعم**. سيقوم هذا العنصر الفرعي بتمويل استثمارات المرافق الأساسية الاستراتيجية وتعزيز تسليم الخدمات العامة على مستوى الأقاليم والمناطق وكذلك البحوث الموجهة نحو توفير الدعم والمتعلقة بتحسين موارد الـــرزق الرعوية. وسيتم نشر الخبراء التقنيين على مستوى المناطق لتغطية مجالات التعليم غير النظامي (تعليم القراءة والكـــتابة والحساب)، والرعاية الصحية الأولية (الإسعاف الأولي، النظافة، الإصحاح، التوليد، التوعية بجائحة فيروس نقـــص المناعة البشرية/مرض الإيدز)، الإنتاج الحيواني (التربية والبيطرة)، والمحاصيل (المروية والبعلية)، واستخدام الأراضـــي، وإدارة الموارد الطبيعية والمراعي، وذلك وفقا للطلب المحلي وتوافر الموظفين. كما أن الموظفين التقنيين في المناطق سيعملون كحلقة وصل بين إدارة القطاع العام، والمجتمعات المحلية الرعوية، والعاملين المجتمعيين.

إدارة المخاطر الرعوية

21 - يشـــمل هـــذا العنصـــر **نظامـــا مجتمعيا للإنذار المبكر** يستند إلى الجهود التي تبذلها حاليا هيئة منع الكوارث والاســـتعداد لها والمنظمات غير الحكومية والساعية إلى القيام، على مستوى المناطق، بجمع وتحليل البيانات الأساسية عن الأوضاع الأسرية باستخدام أداة مسح مصممة لنظم الإنتاج الرعوي. وعبر الاستعانة مراصد للبيانات يعملون جانبا مـــن الوقـــت علـــى مستوى المجتمعات المحلية، فإن المناطق ستتمكن من تصنيف وتحليل البيانات المتصلة بالأوضاع الأســـرية والظروف البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية (بما في ذلك النزاعات) في مناطق محددة. وستستخدم المكاتب الإقليمية التابعة لهيئة منع الكوارث والاستعداد لها هذه البيانات في تخطيط نظام أفضل للإنذار المبكر وتنفيذه في نهاية المطـــاف. وفـــي حين أن التركيز سينصب على المناطق التي يغطيها المشروع فسيكون من الممكن والمناسب توسيع نطاق نظام الإنذار المبكر ليشمل معظم المناطق الرعوية في الأقاليم الأربعة.

22 - وعـــبر العنصر الفرعي **للتخطـــيط الاحترازي للكوارث** فإن المشروع سيستثمر في بناء القدرات على مستوى المـــناطق والأقالـــيم لإعداد خطط احترازية باستخدام البيانات المستخلصة من نظام الإنذار المبكر. وستشمل مثل هذه الخطـــط التخفـــيف مـــن وطـــأة الكوارث وتنفيذ أنشطة للاستجابة العاجلة ممولة من المبالغ المتاحة للتصدي للجفاف والكوارث الأخرى، ولا سيما من الجهات المانحة الأخرى والحكومة، والمقادير المتواضعة المتوافرة في ظل **صـــندوق الاســـتعداد للكـــوارث وإعداد الخطط الاحترازية**. وستجري تهيئة أنشطة للاستجابة العاجلة مقدما وسيحتفظ بها كخطط جاهزة لتنفيذها في الوقت المناسب في مرحلة الإنذار الملائمة.

23 - وأخيرا، فإن **صندوق الاستعداد للكوارث** سيمول الأنشطة ذات الأولوية المحددة في الخطط الاحترازية. ومن المنـــتظر أن تشمل الخطط الاحترازية للكوارث، على مستوى المناطق، توظيف استثمارات للنهوض بالتخفيف من آثار الجفـــاف وضـــمان الاســـتجابة العاجلـــة. وسيشكل وضع خطة احترازية مقبولة، بما في ذلك توثيق العملية التشاركية والـــتقدير البيئـــي، شرطا لإطلاق الأموال. ومن المنتظر أن تكون موارد الحكومة والجهات المانحة الأخرى المصدر الرئيسي للأموال اللازمة للاستثمارات البارزة للمرافق الأساسية.

تنفيذ المشروع وإصلاح السياسات

24- سيوفر هذا العنصر الدعم التشغيلي والتدريب للوحدة الاتحادية لتنسيق المشروع والوحدات الإقليمية الأربع لتنسيق المشروع بما يكفل قيامها بالمهام الموكلة إليها بفعالية، وإجراء تحليلات السياسات، والاتصال بمجموعات الجهات المعنية، وتنسيق الأنشطة على المستويات الاتحادية والإقليمية، وتعبئة الدعم التقني الضروري. وسيتولى العنصر الفرعي **للرصد والتقييم** إنشاء نظام لمعلومات الإدارة يضم نظاما على المستوى الشامل وآخر على المستوى المحلي ويجمع بين تقدير أثر المشروعات الصغيرة المستخلص من المجتمعات المحلية من جهة وقاعدة للمعلومات ترصد موارد الرزق الرعوية على مستوى المناطق والأقاليم. وسيتمكن العنصر الفرعي للرصد والتقييم من توفير معلومات مرتدة حسنة التوقيت إلى إدارة المشروع بشأن مدى فعالية وصول الأنشطة إلى المستفيدين المزمعين وكيفية استخدام موارد المشروع بما يتيح اتخاذ تدابير علاجية سريعة إن تطلب الأمر. وسيساند العنصر الفرعي **لتحليل السياسات وتطوير الاستراتيجيات** الإصلاحات الضرورية للسياسات والمؤسسات بهدف تعزيز موارد الرزق الرعوية وتقليل المخاطر عبر التركيز أساسا على الدراسات الموجهة، والبحوث، والتدريب، وأنشطة التغطية.

دال – التكاليف والتمويل

25- يعرض الجدولان 1 و2 موجز تكاليف المشروع بحسب العناصر الرئيسية والفرعية، وخطة التمويل. وتبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع 59.9 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك طوارئ سعرية ومادية تصل إلى 7% تقريبا. وتشكل تكاليف الاستثمار قرابة 85% من مجموع تكاليف المشروع، علما بأن الجانب الأعظم للاستثمارات موجه نحو المجتمعات الرعوية. وسيتوافر التمويل المشترك لتكاليف المشروع من منحة المؤسسة الإنمائية الدولية بقيمة 30.0 مليون دولار أمريكي (أقرها المجلس التنفيذي للمؤسسة المذكورة في 20 مايو/أيار عام 2003) ومن قرض للصندوق يبلغ 20.0 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مساهمات قدرها 5.9 ملايين دولار أمريكي و4.0 ملايين دولار أمريكي، على التوالي، من الحكومة والمستفيدين. وتشكل مساهمة المستفيدين نصيبهم في صندوق الاستثمارات المجتمعية البالغ 20 في المائة. وترد جداول إضافية تفصيلية للتكاليف في الذيل الرابع.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تعزيز موارد الرزق المستدامة					
بناء القدرات الإقليمية للتمكين المجتمعي	1 642.0	671.4	2 313.5	29	4
صندوق الاستثمارات المجتمعية	-	20 000.0	20 000.0	100	36
تعزيز خدمات الدعم	7 326.1	3 569.2	10 895.3	33	19
المجموع الفرعي	8 968.2	24 240.7	33 208.8	73	59
باء – إدارة المخاطر الرعوية					
النظام المجتمعي للإنذار المبكر	2 866.5	1 092.6	3 959.1	28	7
التخطيط الاحترازي للكوارث	538.5	442.5	981.0	45	2
صندوق الاستعداد للكوارث وإعداد الخطط الاحترازية	-	10 600.0	10 600.0	100	19
المجموع الفرعي	3 405.0	12 135.1	15 540.1	78	28
جيم – تنفيذ المشروع وإصلاح السياسات					
تحليل السياسات وتطوير الاستراتيجيات	312.5	312.5	625.0	50	1
دعم المشروع وتنسيقه	1 801.3	823.0	2 624.3	31	5
الرصد والتقييم	430.0	430.0	860.0	50	2
الأموال غير المخصصة	3 331.5	-	3 331.5	-	6
المجموع الفرعي	5 875.2	1 565.5	7 440.8	21	13
مجموع التكاليف الأساسية	18 248.4	37 941.3	56 189.7	68	100
الطوارئ المادية	1 218.3	545.1	1 763.5	31	3
الطوارئ السعرية	1 655.4	346.6	2 002.0	17	4
مجموع تكاليف المشروع	**21 122.1**	**38 833.1**	**59 955.2**	**65**	**107**

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الحكومة		المؤسسة الإنمائية الدولية		الصندوق		المستفيدون		المجموع		النقد الأجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تعزيز موارد الرزق المستدامة													
بناء القدرات الإقليمية للتمكين المجتمعي	394.0	14.7	1 368.9	51.2	912.6	34.1	-	-	2 675.5	4.5	754.6	1 605.5	315.4
صندوق الاستثمارات المجتمعية	-0.0	-0.0	9 600.0	48.0	6 400.0	32.0	4 000.0	20.0	20 000.0	33.4	20 000.0		-
تعزيز خدمات الدعم	1 994.3	15.5	6 533.9	50.7	4 355.9	33.8	-	-	12 884.0	21.5	4 048.0	6 940.1	1 895.9
المجموع الفرعي	2 388.3	6.7	17 502.7	49.2	11 668.5	32.8	4 000.0	11.2	35 559.5	59.3	24 802.6	8 545.6	2 211.3
باء – إدارة المخاطر الرعوية													
النظام المجتمعي للإنذار المبكر	679.0	14.5	2 405.5	51.3	1 605.5	34.2	-	-	4 690.0	7.8	1 230.1	2 904.8	555.1
التخطيط الاحترازي للكوارث	170.6	15.0	580.1	51.0	386.7	34.0	-	-	1 137.4	1.9	501.8	465.0	170.6
صندوق الاستعداد للكوارث وإعداد الخطط الاحترازية	2 120.0	20.0	5 088.0	48.0	3 392.0	32.0	-	-	10 600.0	17.7	10 600.0	-	-
المجموع الفرعي	2 969.6	18.1	8 073.6	49.1	5 384.2	32.8	-	-	16 427.4	27.4	12 331.9	3 369.8	725.7
جيم – تنفيذ المشروع وإصلاح السياسات													
تحليل السياسات وتطوير الاستراتيجيات	98.6	15.0	335.3	51.0	223.5	34.0	-	-	657.5	1.1	323.9	234.9	98.6
دعم المشروع وتنسيقه	354.5	11.7	1598.3	53.0	1 065.6	35.3	-	-	3 018.4	5.0	904.3	1 831.7	282.4
الرصد والتقييم	144. 2	15.0	490.1	51.0	326.7	34.0	-	-	961.0	1.6	470.3	346.6	144.2
الأموال غير المخصصة	-	-	2 000.0	60.0	1 331.5	40.0	-	-	3 331.5	5.6	-	3 331.5	-
المجموع الفرعي	597.3	7.5	4 423.7	55.5	2 947.3	37.0	-	-	7 968.3	13.3	1 698.5	5 744.6	525.1
مجموع تكاليف المشروع	**5 955.2**	**9.9**	**30 000.0**	**50.0**	**20 000.0**	**33.4**	**4 000.0**	**6.7**	**59 955.2**	**100.0**	**38 833.1**	**17 660.0**	**3 462.1**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

26 - **التوريد**. بناء على النتائج والتوصيات التي خلصت إليها عملية تقدير التوريد القطري التي نفذتها المؤسسة الإنمائية الدولية في يونيو/حزيران عام 2002، فإن أنشطة توريد السلع والخدمات في إطار المشروع ستتم أساسا وفقا لإجراءات العطاءات التنافسية المحلية المتماشية مع الخطوط التوجيهية للتوريد لكل من المؤسسة الإنمائية الدولية والصندوق على حد سواء. على أنه سيتم منح أي عقد للسلع تقدر تكاليفه بما يعادل أكثر من 000 100 دولار أمريكي وفقا لإجراءات العطاءات الدولية التنافسية. ويمكن تنفيذ الأشغال بإجراءات العطاءات التنافسية الوطنية التي ترتضيها المؤسسة الإنمائية الدولية أو بالتنفيذ المباشر اعتمادا على اليد العاملة التي يوفرها المستفيدون.

27 - **الصرف**. تنفذ عمليات السحب وفقا لإجراءات الصرف المعتمدة في المؤسسة الإنمائية الدولية، بما في ذلك استخدام كشوف إنفاق مصدقة لبنود صرف معينة. وسيحتفظ بالوثائق المؤيدة لكشوف الإنفاق لتفحصها أثناء بعثات الإشراف وعمليات المراجعة السنوية لحسابات المشروع. وبغية ضمان سيولة كافية، وهو أمر بالغ الأهمية لتنفيذ المشروع وفقا للمواعيد المضروبة، فإن وزارة الشؤون الاتحادية ستحتفظ بحساب خاص بدولارات الولايات المتحدة وتصونه في مصرف إثيوبيا الوطني، مع مخصصات مرخصة بقيمة مليوني دولار أمريكي.

28 - **الحسابات ومراجعتها**. بناء على توصيات واستنتاجات عملية تقدير المساءلة المالية التي نفذتها المؤسسة الإنمائية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002، فقد حظي انضباط إثيوبيا في تنفيذ الميزانية والامتثال إلى اللوائح الحكومية بالتقدير باعتباره عنصر قوة رئيسي في تنفيذ المشروع. ولذلك فإن أنشطة تدفق الأموال عبر عمليات الميزانية الحكومية وإعداد وصون حسابات المشروع وسجلاته المالية ستخضع لسياسات المحاسبة، والقواعد واللوائح المالية القائمة. وتبذل جهود دؤوبة الآن بالفعل لتعزيز القدرة المؤسسية لإدارات الأقاليم والمناطق في هذه المجالات. وستتم تهيئة حسابات المشروع استعدادا للمراجعة السنوية في غضون أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية، وسيعين المراجع العام الاتحادي مراجعين خارجيين، يرتضيهم الصندوق، لمراجعة الحسابات المالية للمشروع. ومن المفترض أن تصل الحسابات السنوية المراجعة والتقارير المتعلقة بهذه المراجعات إلى المؤسسة الإنمائية الدولية والصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة[2]

29 - **المجتمعات المحلية**. تعتبر التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية عنصرا رئيسيا من عناصر المشروع، وتشكل هذه المجتمعات ذاتها الجهات الشريكة الحقيقية في التنفيذ. وبهذه الصفة ستقوم تلك المجتمعات بتحديد، وتقدير، وتنفيذ، ورصد وتقييم المشروعات الصغيرة لتمويلها في ظل صندوق الاستثمارات المجتمعية. كما أن المجتمعات المحلية ستنخرط انخراطا وثيقا في تصميم وتنفيذ خطط الاستعداد للكوارث. وسيعزز المشروع قدرات الإدارة الذاتية للمؤسسات الأصلية القائمة ضمن تلك المجتمعات. وسيتطلب التطبيق الناجح لمبادئ التنمية التي توجهها المجتمعات

[2] الذيل الخامس – الهيكل التنظيمي.

المحلية تحولا واسعا في مواقف الخدمات الحكومية وفي طرقها التشغيلية. ويعني ذلك قدرا أكبر من الدمج الرأسي بين تدفق المعلومات واتخاذ القرارات. وفي التفاعل مع المجتمع المحلي سيتقاسم فريق متعدد الاختصاصات (فريق المساندة المتنقل ومن ثم فرق التغطية المتنقلة) المسؤوليات مع المجتمعات المحلية وييسر توفير الدعم التقني.

30 - وسيولي المشروع اهتماما خاصا إلى التنظيم الإقليمي – الاجتماعي، بحيث يمكن استخدام هذه المعارف في تحديد التجمعات وأشكال التنظيم القادرة على الاضطلاع بعملية التنمية. ولن تنفذ أي أنشطة مجتمعية دون تحليل تشاركي شامل للقدرة المؤسسية المحلية والهياكل الاقتصادية – الاجتماعية المتداخلة في المناطق. ومن المزمع أن تتضافر جهود ائتلاف من المجموعات المجتمعية، بما في ذلك الهيئات التقليدية والمجموعات التي تمثل مصالح معينة (النساء، الشباب، البيئة، الثقافة، وما إلى ذلك) في تحديد الأولويات الإنمائية المجتمعية وأن تدير عمليات تنفيذها بالتعاون مع المنظمات المهتمة غير الحكومية. كما أن عملية التخطيط التشاركي ستوفر أداة مهمة لنشر الوعي وتشجيع المجتمعات المحلية الرعوية على اتخاذ تدابير وقائية وتخفيفية لحماية أنفسها من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز ومعالجة أمر ما تتركه من وصمة ومن أثر اقتصادي – اجتماعي في إطار المشروع الجاري متعدد القطاعات الذي تنفذه المؤسسة الإنمائية الدولية لمكافحة تلك الجائحة. وسيخضع التزام المجتمعات المحلية بهذه العملية وإدارتها اللاحقة لموارد المشروع لرصد وثيق، وستفقد المجتمعات التي تهمل أداء هذا الالتزام باستمرار حقها في المشاركة في المشروع.

31 - **إدارة الأقاليم والمناطق**. سيتم تجنب إنشاء مؤسسات جديدة لتنفيذ المشروع قدر المستطاع. وعوضا عن ذلك فإن التركيز سينصب على تعزيز الهياكل القائمة على مستوى الأقاليم والمناطق. وهناك هيئات متعددة القطاعات قائمة بالفعل في كل إقليم لإدارة المشروع، وستقوم هذه الهيئات بإنشاء وحدات إقليمية لتنسيق المشروع داخلها للاضطلاع بالمهام التنسيقية. غير أن المكاتب الإقليمية ذاتها قائمة في مواقع بعيدة للغاية عن معظم المجتمعات المحلية الرعوية بما يحول دون تنفيذها الفعال للتنمية الموجهة من المجتمعات المحلية. وترى وثيقة استراتيجية الحد من الفقر أن المنطقة تشكل "نقطة ملائمة للدمج بين التمكين السياسي والتنمية الاقتصادية على المستوى القاعدي". وقد انطلقت بالفعل عملية إنشاء فرق متعددة الاختصاصات على مستوى المناطق وسيعمل المشروع على توسيع هذه الفرق وتعزيزها وتدريبها لكي تعمل بطريقة أكثر حركية كفرق تغطية متنقلة. وفي حين أن هناك أعدادا كافية من الموظفين قد تم تعيينهم بالفعل في معظم تلك المناطق، فإن الحاجة ستدعو إلى استثمارات ضخمة في بناء القدرات وتوفير المعدات لكي تتحول هذه الهيئات إلى وحدات فعالة لإدارة المشروع. ومن المنتظر أن يقتضي الأمر الاستعانة بخبراء استشاريين وطنيين متمرسين بعقود محددة الأجل لتعزيز تلك الوكالات في السنوات الأولى للمشروع.

32 - ستتألف كل وحدة إقليمية لتنسيق المشروع من العناصر التالية: (i) منسق إقليمي للمشروع؛ (ii) خبير اتصالات/تدريب؛ (iii) محاسب؛ (iv) مسؤول توريد؛ (v) خبير رصد وتقييم؛ (vi) موظفو دعم. وستحظى الوحدات الإقليمية هذه بدعم فرق المساندة المتنقلة لتوفير المساعدة في بناء القدرات بهدف سد فجوات القدرات القائمة على مستوى المجتمعات والإدارات المحلية. وستكون هذه الفرق مسؤولة أمام الإقليم، وستعمل ضمن الهيكل الحكومي القائم، كما ستقيم علاقة شراكة مع الموظفين الحكوميين. وحال بناء القدرات على شكل فرق تغطية متنقلة فستنتفي الحاجة إلى فرق المساندة المتنقلة وسيتم إلغاؤها تدريجيا، ونقل خبراتها إلى مناطق جديدة. وسيتألف كل فريق من فرق المساندة

المتـــنقلة مـــن ثلاثـــة أعضـــاء أساسيين هم قائد الفريق، ومسؤول التدريب، وخبير قضايا التمايز بين الجنسين/تطوير المشروعات الصغيرة، إلى جانب موظفي الدعم.

33 - **وعلى المستوى الاتحادي**، ستنشئ وزارة الشؤون الاتحادية وحدة اتحادية صغيرة لتنسيق المشروع تتألف من منسق للمشروع، وخبير للرصد والتقييم، وخبير إدارة مالية، وخبير توريد، ومستشار للسياسات والبحوث الرعوية، إلى جانـــب موظفـــي دعم مناسبين. وسيرفع منسق المشروع تقاريره إلى رئيس دائرة التنمية الرعوية في وزارة الشؤون الاتحاديـــة، وإلـــى المجلـــس الوزاري الاتحادي الذي يترأسه وزير الشؤون الاتحادية. ويضم المجلس المذكور وزراء التنمـــية الريفـــية، والمـــياه، والصحة، والتعليم، والزراعة، والمرافق الأساسية، بالإضافة إلى مندوب عن هيئة تسويق الـــثروة الحيوانـــية. وبهذا فإن المجلس سيكفل قدرة المشروع على تنفيذ النهج متعدد القطاعات وتلقي المساندة والدعم التقنـــي علـــى مستوى عال عند الحاجة. ويلقى المجلس الدعم من لجنة وزارية تقنية تضم مندوبين عن عدة وزارات متخصصة يعمل لديها خبراء قطاعيون في التنمية الرعوية.

34 - **الإشـــراف على المشروع وتوجيهه**. سيتوافر ذلك من لجنة برلمانية دائمة معنية بالتنمية الرعوية ومؤلفة من أعضاء برلمانيين يمثل أغلبهم المناطق الرعوية. وتنخرط هذه اللجنة انخراطا وثيقا في إعداد المشروع وما تزال مهتمة أشد الاهتمام بمواصلة تقديم الدعم للمشروعات وتلقيه منها.

زاي – المبررات الاقتصادية

35 - بالـــنظر إلـــى طبـــيعة الأنشطة المزمعة في إطار المشروع والمحكومة بالطلب، فإن هناك إقرارا عاما بأن الحسابات التقليدية لصافي القيمة المالية ومعدلات العائد الاقتصادية لن تكون ذات فائدة تذكر. ولأسباب مختلفة فإن هذا الـــنوع من المشروعات يصعب إخضاعه للتقييم الاقتصادي. أولا إن من غير السهل تحديد منافع عناصر بناء القدرات (مســـاندة المجتمعات والإدارات المحلية) كمقادير نقدية. ثانيا لا يمكن معرفة عنصر الاستثمار مسبقا حيث أنه يخضع للطلـــب ويحـــدد خـــلال مجـــرى المشروع. ثالثا يستعصي العديد من الفوائد المتأتية من الاستثمارات المنتظرة (مثل استثمارات إدارة الموارد الطبيعية، والتعليم، والصحة، وما إليها) على التحديد الكمي كذلك.

حاء – المخاطر[3]

36 - تحـــيط المخاطر بأي مشروع ينفذ في أقاليم نائية قاحلة أو شبه قاحلة. وتتزايد هذه المخاطر في إثيوبيا بسبب رداءة المرافق الأساسية نسبيا في المناطق الرعوية وبسبب الانعدام المتكرر للأمن. على أنه تجري في معظم الحالات إدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها في إطار برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر. ومن المنتظر أن يسهم نهج التنمـــية المجتمعية الذي يعتمده المشروع في التخفيف من المخاطر (الذيل السادس) عبر التركيز على الأنشطة المناسبة المحكومة بالطلب، والتي تمتلكها المجتمعات المحلية وتديرها عموما.

[3] الذيل السادس – مصفوفة التخفيف من حدة المخاطر.

طاء – الأثر البيئي

37 - تـــم تحديد القضايا البيئية المرتبطة بالأنشطة الممولة في ظل المشروع من خلال إطار الإدارة والتقدير البيئي الذي تم تنفيذه قبل مرحلة الصياغة. وخلصت عملية التقدير، التي شملت مشاورات مع الجهات المعنية، إلى أن من غير المـــتوقع أن يســـفر المشروع عن أي أثر ضار كبير ولهذا فقد صنف على أنه من الفئة "باء". وقد أدرجت الضمانات البيئية الضرورية وإطار الإدارة اللازم ضمن ترتيبات تنفيذ المشروع.

ياء – السمات الابتكارية

38 - أتاحت عملية إعداد المشروع الفرصة للصندوق للتأثير على نتائج برنامج الاستثمار القطاعي بما يتماشى مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وعند طرح المشروع على المجلس التنفيذي للمؤسسة الإنمائية الدولية أقر موظفو البـــنك الدولـــي بأن "الصندوق قد أثرى المشروع عبر تشديده على مناصرة الفقراء وتركيزه على المجالات الإنتاجية للاســـتثمار". وقد مهد التعاون بين المؤسسة الإنمائية الدولية، والصندوق والحكومة الطريق بالفعل للتوصل إلى توافق متيـــن بشأن تصميم المشروع ونهج تنمية المجتمعات الرعوية. ولذلك فإن المشروع يوفر إطارا سليما للجهات المانحة الأخـــرى والمنظمات غير الحكومية لتنسيق استراتيجياتها ونهجها بغية تعزيز العلاقات بين البرامج الجارية والمزمعة وضـــمنها. وسيشكل المشروع أيضا ساحة مهمة للنهوض بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تمتلك جوانب قوة مخـــتلفة وخبرات تشغيلية واسعة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المشروع سيعزز القدرات المؤسسية المحلية من خلال الفرق المتنقلة للمساندة والتغطية على نحو يتسق مع طريقة الحياة البدوية الرعوية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

39 - تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونـــية التـــي يقـــوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

40 - وجمهوريـــة إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

41 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

42 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا أربعـــة عشر مليونا وأربعمائة (14 400 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ســـبتمبر/أيلـــول 2043، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضـــع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 27 أغسطس/آب 2003)

1 - تفتح حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية (الحكومة) وتصون حسابا (حساب المشروع) بالبر الإثيوبي طيلة فترة المشروع في المصرف الوطني لإثيوبيا بغرض إتاحة مساهمتها النظيرة في تمويل المشروع، وذلك بشروط وأوضاع يرتضيها الصندوق، وبعد ذلك على الفور تودع الحكومة مبلغا أوليا في حساب المشروع بما يكافئ 3 210 000 بر إثيوبي لتمويل مساهمتها في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك تودع الحكومة في حساب المشروع وبحلول 15 أغسطس/آب من كل سنة مالية خلال تنفيذ المشروع مقادير تكفي لإعادة حساب المشروع إلى مستوى الإيداع الأولي. وتكفل الحكومة استخدام المبالغ المودعة في حساب المشروع حصرا في المدفوعات اللازمة لتغطية النفقات المعقولة المصروفة أو المزمع صرفها على السلع والخدمات المتصلة بالمشروع، إلى جانب تلك النفقات الممولة من حصيلة قرض الصندوق ومنحة المؤسسة الدولية للتنمية.

2 - تعين الحكومة، في موعد أقصاه ستة أشهر بعد تاريخ نفاذ القرض، خبيرا في السياسات والبحوث الرعوية من ذوي الخبرات والمؤهلات التي ترتضيها المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق، ووفقا للشروط المدرجة في اتفاقية المنحة الإنمائية للمؤسسة المذكورة.

3 - وبغية تعزيز مشاركة النساء والمجموعات الضعيفة في التنمية المجتمعية الرعوية، تجري الحكومة، في موعد أقصاه تسعة أشهر بعد تاريخ نفاذ القرض، تحليلات اجتماعية وبحثية تشاركية وتزود المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق بها، وذلك على نحو ترتضيه كلتا المنظمتين شكلا ومضمونا، وتنفذ توصياتهما بعد ذلك على الفور.

4 - حدد ما يلي كشرط لصرف حصيلة القرض فيما يتعلق بالنفقات المرتبطة بفئتي التكاليف "المنح المجتمعية" و"منح إدارة المخاطر":

لا يجوز إجراء أي عملية سحب ما لم يتم إبرام اتفاقيات المنح المجتمعية واتفاقات إدارة المخاطر، بما في ذلك التقديرات البيئية وإجراءات التخفيف المتعلقة بالأمر، وذلك على التوالي بين المجتمع المحلي المستفيد والمنطقة وبين الإقليم والمنطقة. وتتماشى مثل هذه الاتفاقيات مع الإجراءات، والشروط، والأوضاع المشار إليها في اتفاقية المنحة الإنمائية، والمفصلة في كتيب تنفيذ المشروع، على نحو ما تبينه اتفاقيات المنح المجتمعية العشر الأولى واتفاقيات منح إدارة المخاطر الأربع الأولى المرفوعة إلى المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق بغرض الحصول على موافقتهما السابقة.

5 - حدد ما يلي كشروط سابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن يتلقى الصندوق ويقر الأدلة الخطية على تلبية الشروط السابقة لنفاذ المفعول التي حددتها المؤسسة الدولية للتنمية وهذه الشروط هي التالية:

(i) أن تنشئ الحكومة نظام إدارة محاسبي ومالي للمشروع على نحو ترتضيه المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق شكلا ومضمونا؛

(ii) أن تفتح الحكومة حساب المشروع وأن تودع فيه المبلغ الأولي؛

(iii) أن تعتمد الحكومة كتيب تنفيذ المشروع على نحو ترتضيه المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق شكلا ومضمونا؛

(iv) أن تستكمل الحكومة إعداد برنامج العمل للسنة الأولى من تنفيذ المشروع، بما في ذلك الميزانية وخطة التوريد، على نحو ترتضيه المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق شكلا ومضمونا؛

(v) أن تعين الحكومة كبار الموظفين في الوحدة الاتحادية لتنسيق المشروع والوحدة الإقليمية لتنسيق المشروع على أن يكونوا من ذوي الخبرات والكفاءات التي ترتضيها المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق بما في ذلك ما يلي: (i) بالنسبة للوحدة الاتحادية لتنسيق المشروع، منسق المشروع، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول التوريد، ومسؤول الرصد والتقييم؛ (ii) بالنسبة لكل وحدة إقليمية لتنسيق المشروع، المنسق الإقليمي للمشروع. وأن يتم التعاقد مع كل الموظفين وفقا لأحكام اتفاقية المنحة الإنمائية؛

(ب) التوقيع على اتفاقية القرض حسب الأصول، بحيث يكون توقيع الحكومة عليها وأداؤها لها مفوض به ومصادق عليه من قبل جميع الإجراءات الحكومية والإدارية الضرورية؛

(جـ) قيام الحكومة بتسليم الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن رئيس الدائرة القانونية في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية أو عن مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق، وذلك على نحو يرتضيه الصندوق شكلا ومضمونا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ETHIOPIA

Land area (km² thousand), 1997 1/	1 000	**GNI per capita (USD), 1999 4/**	100
Total population (million), 1999 4/	62.8	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	2.6
Population density (people per km²), 1998 1/	61	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	8.0
Local currency	Ethiopian Birr (ETB)	**Exchange rate: USD 1 =**	ETB 8.41

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate), 1980-98 1/	2.7	GDP (USD million), 1999 4/	6 439
Crude birth rate (per thousand people), 1998 1/	45	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people), 1998 1/	20	1980-90	1.1 a/
Infant mortality rate (per thousand live births), 1998 1/	107	1990-98	4.8
Life expectancy at birth (years), 1998 1/	43		
		Sectoral distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	% agriculture	50
Poor as % of total rural population 1/	n.a.	% industry	7
Total labour force (million), 1998 1/	26.3	% manufacturing	n.a.
Female labour force as % of total, 1998 1/	41	% services	44
		Consumption, 1998 1/	
Education		General government consumption (as % of GDP)	14
Primary school gross enrolment (% of relevant age group), 1997 1/	43 a/	Private consumption (as % of GDP)	79
Adult literacy rate (% age 15 and above), 1998 3/	36	Gross domestic savings (as % of GDP)	6
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	1 858	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5), 1992-98 1/	64	Merchandise exports, 1998 1/	568
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5), 1992-98 1/	48	Merchandise imports, 1998 1/	1 042
		Balance of merchandise trade	-474
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP), 1990-98 1/	4.1	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people), 1990-98 1/	0.03	before official transfers, 1998 1/	-869
Percentage population without access to safe water, 1990-98 3/	75	after official transfers, 1998 1/	-520
Percentage population without access to health services, 1981-93 3/	45	Foreign direct investment, 1998 1/	4
Percentage population without access to sanitation, 1990-98 3/	81		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP), 1997 1/	n.a.
Food imports as percentage of total merchandise imports, 1998 1/	n.a.	Total expenditure (% of GDP), 1997 1/	n.a.
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 1995-97 1/	150	Total external debt (USD million), 1998 1/	10 352
Food production index (1989-91=100), 1996-98 1/	123.7	Present value of debt (as % of GNP), 1998 1/	135
		Total debt service (% of exports of goods and services), 1998 1/	11.3
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	9.9	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	10.5
Forest area (km² thousand), 1995 1/	136	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	6.0
Forest area as % of total land area, 1995 1/	13.6		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	1.8		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD FINANCING TO ETHIOPIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Approved SDR
Second Agricultural Minimum Package Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	07 May 1980	23 Apr 1981	31 Dec 1985	L-I-40-ET	13 900 000
Agricultural Credit Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	12 Sep 1983	11 Apr 1984	31 Mar 1991	L-I-131-ET	10 450 000
Rehabilitation Programme for Drought-Affected Areas	IFAD	UNOPS	HC	02 Apr 1985	21 Jun 1985	31 Dec 1990	L-I-168-ET	13 050 000
Special Country Programme	IFAD	World Bank: IDA	HC	03 Dec 1986	13 Oct 1987	31 Dec 1996	L-S-3-ET	9 300 000
Fourth Livestock Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	09 Sep 1987	09 Feb 1988	31 Dec 1992	L-I-205-ET	4 500 000
Southern Region Cooperatives Development and Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	02 Dec 1993	17 Aug 1994	31 Dec 2004	L-I-342-ET	7 550 000
Informal Seed Component of the Seed Systems Development Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	11 Sep 1996	21 Mar 1997	31 Dec 2001	L-I-421-ET	4 600 000
Special Country Programme – Phase II	IFAD	UNOPS	HC	05 Dec 1996	11 Feb 1999	31 Dec 2003	L-I-438-ET	15 650 000
Agricultural Research and Training Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	10 Sep 1998	30 Jun 1999	31 Mar 2005	L-I-480-ET	13 650 000
Rural Financial Intermediation Programme	IFAD	World Bank: IDA	HC	06 Dec 2001	06 Jan 2003	30 Sep 2010	L-I-572-ET	20 150 000

Note: HC = highly concessional

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Data Collection Strategy	Critical Assumptions
Sector-Related Country Assistance Strategy Goal: Reduced poverty, food insecurity and vulnerability	**Sector Indicators:** • Per capita GDP • Human morbidity and mortality rates • Percentage of vulnerable population	**Sector/Country Reports:** • National statistics • Poverty surveys	**(From Goal to World Bank Mission)**
Project Purpose: To promote sustainable livelihoods throughout the lowlands of Ethiopia	**End-of-Project Indicators:** • Growth and stability of agricultural and non-agricultural income and asset levels	**Project reports:** • Household surveys • Sectoral studies • Beneficiary assessments • Project evaluations • Reports from World Food Programme, Food and Agriculture Organization of the United Nations, and DPPC	**(from Purpose to Goal)** • No sustained, multi-year drought • No sustained armed conflicts • No major outbreaks of human or livestock disease • No major market disruptions, e.g. due to disease, war or economic health of neighbouring countries • Macroeconomic and political stability
Project Development Objective: For selected *woredas* in pastoral areas: To establish effective models of local governance, investment, and disaster management in pastoral areas that address the needs of communities and reduce their vulnerability.	**Outcome/Impact Indicators:** For targeted communities and *woredas*: • 85% of communities draft approved local development plans • 75% of micro projects approved and implemented • 95% of *woredas* receive training • 75% of communities develop and implement disaster-preparedness plans	**Project Reports:** • Household surveys • Sectoral studies • Beneficiary assessments • Final and mid-term project evaluations	**(From Objective to Purpose)** • Government commitment to CDD in pastoral areas persists • Partnerships between donors and NGOs are strengthened and expanded to address a wider geographic area • Success of first phase of PCDP justifies a subsequent phase
Output From Each Component: 1. <u>Sustainable Livelihoods Enhancement</u> *(a) Regional capacity-building for community empowerment* Community needs are articulated in a way that reflects broad participation, including women and other vulnerable groups i) Regions and *woredas* implement CDPs through participatory processes; ii) men and women pastoralists	**Output Indicators:** • Increased delegation of authority to *woredas*, *kebeles* and communities • Existence and use of transparent, accountable, demand-driven and decision-making processes at the community level • Broader representation of hitherto marginalized groups in local affairs	**Project Reports:** • Regional and district development plans • Beneficiary assessments • Training assessments	**(From Outputs to Objective)** • Capacity exists to staff project management structures at each level • Political system accepts devolvement of decision-making to communities

APPENDIX III

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Data Collection Strategy	Critical Assumptions
manage their resources better through organization at the grass-roots level			
(b) Community Investment Fund Micro investments to improve social and economic infrastructure are planned and executed	• Number of CDPs developed and approved • Number of micro investments executed	• Community reports • Beneficiary assessments • Project MIS • Financial audits	• Government does not offset PCDP financing with reduced funding to regions • Micro investments are viable and benefits shared broadly
(c) Strengthening of Support Services Sustainable, community-based socio-economic services are established, supported by demand-driven research i) Public services strengthened ii) CBWs in place and operational iii) Participatory research system established	• New technologies developed and existing technologies adapted to local conditions • Technology adoption rate • Literacy rates • Access and use of mobile and stationary health and education services • Training programmes completed • Research contracts granted	• Project reports • Line ministry annual reports • NGO reports	• New technologies successfully adopted by target beneficiaries • Line ministries provide support when needed • Privatization of veterinary services will not result in reduced animal health coverage for remote areas, leading to epizootic pandemics
2. <u>Pastoral Risk Management</u>			
(a) Community-Based Early Warning System Remote-sensed and community-based early warning system that forewarns threats to pastoralist livelihoods established	• Timely delivery of remote-sensed information to *woredas* • Food security assessment applied in threatened areas	• Project reports • Disaster Prevention and Preparedness Bureau (DPPB/DPPC) reports	• Weak communication systems prevent timely delivery • Insufficient recurrent budget for food security assessment • Insufficient baseline socio-economic data • Seriousness of drought does not overwhelm capacity of relief efforts
(b) Disaster Contingency Planning DPPC disaster-preparedness methodology strengthened for pastoral areas, and *woreda* Community Development Boards (CDBs) prepare disaster plans	• Disaster plans implemented as necessary • Cereal stocks used when necessary	• *Woreda* disaster-preparedness plans • Project reports • Disaster Prevention and Preparedness Bureau (DPPB) reports	
(c) Disaster-Preparedness and Contingency Fund Capital infrastructure investments to minimize disaster impact, including water, market access and social services	• Number of regional plans developed and approved • Number of investments executed (e.g. feeder roads constructed, ponds dug, markets built, etc.)	• Community reports • Beneficiary assessments • Project MIS • Financial audits	• Infrastructure investments are viable and benefits broadly shared • Central government does not override authority of regional decision-makers
3. <u>Project Implementation and Policy Reform</u>			
(a) Monitoring and Evaluation M&E system established and producing timely and accurate information for use of project and beneficiaries	• Frequency of reports • Accuracy of reports	• PCDP reports • Project MIS • Beneficiary assessments	

APPENDIX III

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Data Collection Strategy	Critical Assumptions
(b) Policy Analysis and Strategy Development Policy issues covering, inter alia, natural resources management, land and water rights, studied and resolved	• Number of policies promulgated and effectively implemented • Effective advocacy for pastoralists at all levels of government • Clear vision and strategy for pastoral area development	• Policy study reports • Project M&E reports	• Traditional attitudes forestall policy reform • Limited capacity for effective policy research
(c) Project Support and Coordination PCPD's central and regional offices are efficiently and effectively performing on schedule and within budget	• Adoption of transparent and inclusive planning and development activities in regions		• Government prepared to strengthen pastoralists' political clout • Government staff prepared to share power • Government budget available for incremental staffing
Project Components/Sub-components: 1. <u>Sustainable Livelihoods Enhancement</u> *(a) Regional capacity-building for community empowerment* • Training administrators and technicians in participatory rural appraisal (PRA), and M&E • Micro project preparation and appraisal • CIF management • Training community facilitators in PRA, business management, participatory M&E • Community advocacy • Training of trainers • Awareness-building for local leaders • Communication programme *(b) Community Investment Fund* Small grants administered by communities *(c) Strengthening of Support Services* • Community PRA • Field trials and demonstrations • Competitive research contracts • On-farm testing • Curriculum development • Training centres • Training of trainers • Salaries, material and equipment	**Inputs: (budget for each component)** USD 28 million	**Project Reports:** • Project MIS	**(From Components to Outputs)** • Communities willing and able to provide counterpart contributions • Funds not captured by local elites • Government is willing to rely on NGOs to provide project support at the community level • Government willing and able to provide counterpart contribution • Government does not use donor funds to substitute for federal budget allocations at the state level

APPENDIX III

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Data Collection Strategy	Critical Assumptions
2. Pastoral Risk Management *(a) Community-Based Early Warning Sysem* • Market monitoring (e.g. meat/grain price ratios) • Remote sensing • Grain storage facilities and stocks • Training at the community and *woreda* levels *(b) Disaster Contingency Planning* • Establishment and operation of plans • Community-based monitoring surveys *(c) Disaster Preparedness and Contingency Fund* • Medium-to-large grants executed by *woreda* and regional administration	USD 22 million	• Project MIS	
3. Project Support and Policy Reform *(a) M&E* • Establishment and mobilization of M&E network at the local and regional/central levels • Periodic reports and special studies *(b) Policy Analysis and Strategy Development* • Establish and fund pastoral development boards and offices at the federal and regional levels • Recruit and train pastoral development staff • Prepare national and regional strategies • Pastoralist advocacy *(c) Project Support and Coordination* • Training activities • Communications programme • Report writing • Budget preparation • Donor coordination	USD 6 million	• Project MIS	

COSTS AND FINANCING

Table 1: Expenditure Accounts by Component

(USD '000)

	Sustainable Livelihoods Enhancement						Project Implementation and Policy Reform				
				Pastoral Risk Management							
	Regional Capacity Building for Community Empowerment	Community Investment Fund	Support Services Strengthening	Community-based EWS	Contingency planning	Preparedness and Contingency Fund	Policy Analayis and Strategy Development	Monitoring and Evaluation	Project Support and Coordination	Unallocated Funds	Total
I. Investment Costs											
A. Civil Works	-	-	617.3	-	160.0	-	-	-	-	-	777.3
B. Equipment, Goods and Materials											
1. Equipment, Goods and Material	239.5	-	2 201.4	432.0	-	-	-	-	306.8	-	3 179.7
2. Vehicles /a	472.8	-	2 760.0	492.0	-	-	-	-	260.4	-	3 985.2
Subtotal Equipment, Goods and Materials	712.3	-	4 961.4	924.0	-	-	-	-	567.2	-	7 164.9
C. Technical Assistance											
1. National TA	451.5	-	78.0	672.0	-	-	-	-	503.0	-	1 704.5
2. International TA /b	-	-	-	170.0	-	-	-	-	509.0	-	679.0
Subtotal Technical Assistance	451.5	-	78.0	842.0	-	-	-	-	1 012.0	-	2 383.5
D. Training and Workshops	516.0	-	810.4	488.0	617.0	-	-	660.0	62.0	-	3 153.4
E. Contracted Research	-	-	80.0	-	204.0	-	115.0	200.0	-	-	599.0
F. Contracted Studies	-	-	-	-	-	-	510.0	-	-	-	510.0
G. Community Investment Funds /c	-	20 000.0	-	-	-	-	-	-	-	-	20 000.0
H. Disaster Emergency Funds /d	-	-	-	-	-	10 600.0	-	-	-	-	10 600.0
I. Unallocated Funds	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3 331.5	3 331.5
Total Investment Costs	1 679.8	20 000.0	6 547.1	2 254.0	981.0	10 600.0	625.0	860.0	1 641.2	3 331.5	48 519.5
II. Recurrent Costs											
A. Salaries and Allowances											
Salaries	-	-	1 070.4	756.0	-	-	-	-	204.0	-	2 030.4
Allowances	110.8	-	165.6	-	-	-	-	-	142.7	-	419.1
Subtotal Salaries and Allowances	110.8	-	1 236.0	756.0	-	-	-	-	346.7	-	2 449.5
B. Operation and Maintenance											
Vehicles and Equipment	522.9	-	2 490.1	774.1	-	-	-	-	364.4	-	4 151.5
Civil Works O&M	-	-	107.1	-	-	-	-	-	-	-	107.1
Subtotal Operation and Maintenance	522.9	-	2 597.2	774.1	-	-	-	-	364.4	-	4 258.6
C. Other Operating Costs	-	-	515.0	175.0	-	-	-	-	272.0	-	962.0
Total Recurrent Costs	633.7	-	4 348.3	1 705.1	-	-	-	-	983.1	-	7 670.2
Total BASELINE COSTS	2 313.5	20 000.0	10 895.3	3 959.1	981.0	10 600.0	625.0	860.0	2 624.3	3 331.5	56 189.7
Physical Contingencies	185.1	-	939.6	329.2	77.7	-	-	33.0	198.8	-	1 763.5
Price Contingencies	176.8	-	1 049.1	401.7	78.7	-	32.5	68.0	195.2	-	2 002.0
Total PROJECT COSTS	2 675.5	20 000.0	12 884.0	4 690.0	1 137.4	10 600.0	657.5	961.0	3 018.4	3 331.5	59 955.2
Taxes	315.4	-	1 895.9	555.1	170.6	-	98.6	144.2	282.4	-	3 462.1
Foreign Exchange	754.6	20 000.0	4 048.0	1 230.1	501.8	10 600.0	323.9	470.3	904.3	-	38 833.1

\a 100% excise tax rate for vehicles with engine capacity above 1800cc.
\b International consultants are required to pay a witholding tax of 15 %.
\c 20% beneficiary contribution.
\d 20% beneficiary contribution

Table 2: Disbursement Accounts by Financiers
(USD '000)

	Government		IDA		IFAD		Beneficiaries		Total			Local (Excl.	Duties and
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	For. Exch.	Taxes)	Taxes
A. Works	137.2	15.0	466.5	51.0	311.0	34.0	-	-	914.7	1.5	177.7	599.8	137.2
B. Goods and Materials													
1. Goods	534.6	14.5	1 894.2	51.3	1 264.6	34.2	-	-	3 693.3	6.2	1 909.1	1 255.8	528.4
2. Vehicles	651.8	14.9	2 236.4	51.1	1 491.0	34.0	-	-	4 379.2	7.3	1 950.5	1 776.9	651.8
Subtotal Goods and Materials	1 186.3	14.7	4 130.6	51.2	2 755.6	34.1	-	-	8 072.5	13.5	3 859.6	3 032.8	1 180.1
C. Services													
1. National TA													
Project Management	53.1	10.0	286.9	54.0	191.3	36.0	-	-	531.4	0.9	-	531.4	-
National TA	392.9	18.7	1 022.4	48.8	681.6	32.5	-	-	2 097.0	3.5	307.3	1 695.3	94.4
Subtotal National TA	446.1	17.0	1 309.4	49.8	872.9	33.2	-	-	2 628.4	4.4	307.3	2 226.7	94.4
2. Contracted Research	81.8	15.0	278.3	51.0	185.5	34.0	-	-	545.6	0.9	266.4	197.4	81.8
3. Contracted Studies	80.1	15.0	272.4	51.0	181.6	34.0	-	-	534.1	0.9	263.5	190.5	80.1
4. International TA	15.1	2.0	434.2	58.8	289.4	39.2	-	-	738.7	1.2	587.5	151.3	-
5. Training	475.3	15.0	1 616.1	51.0	1 077.4	34.0	-	-	3 168.8	5.3	1 551.6	1 141.9	475.3
Subtotal Services	1 098.5	14.4	3 910.3	51.3	2 606.9	34.2	-	-	7 615.6	12.7	2 976.2	3 907.8	731.7
D. Investment Funds													
1. Funds for Microprojects	-0.0	-0.0	9 600.0	48.0	6 400.0	32.0	4 000.0	20.0	20 000.0	33.4	20 000.0	-	-
2. Funds for Risk Management	2 120.0	20.0	5 088.0	48.0	3 392.0	32.0	-	-	10 600.0	17.7	10 600.0	-	-
Subtotal Investment Funds	2 120.0	6.9	14 688.0	48.0	9 792.0	32.0	4 000.0	13.1	30 600.0	51.0	30 600.0	-	-
E. Unallocated	-	-	2 000.0	60.0	1 331.5	40.0	-	-	3 331.5	5.6	-	3 331.5	-
F. Miscellaneous	1 413.1	15.0	4 804.7	51.0	3 203.1	34.0	-	-	9 420.9	15.7	1 219.5	6 788.2	1 413.1
Total PROJECT COSTS	**5 955.2**	**9.9**	**30 000.0**	**50.0**	**20 000.0**	**33.4**	**4 000.0**	**6.7**	**59 955.2**	**100.0**	**38 833.1**	**17 660.0**	**3 462.1**

ORGANIZATIONAL STRUCTURE

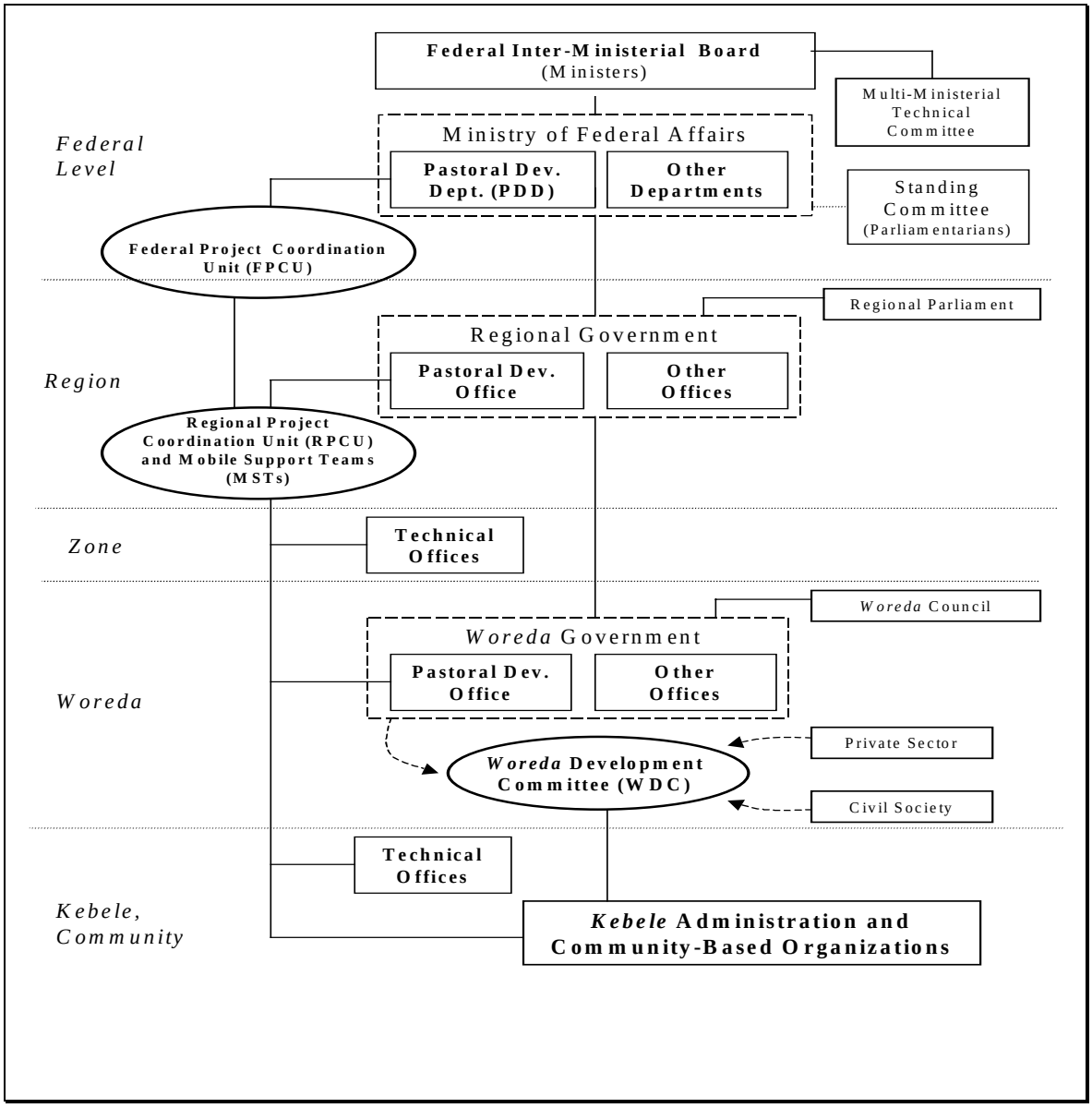

APPENDIX VI

RISK MITIGATION MATRIX

Risk	Risk Rating	Risk-Mitigation Measure
From Outputs to Objectives		
Competition for a diminishing natural resource base (land and water) will exacerbate tribal conflict.	S	The project will support conflict resolution through the application of customary laws at the local level, supported by the creation of new fora on resource use.
Government is reluctant to engage NGOs in the implementation of the project.	M	Project preparation has stressed the need to capitalize on NGO experience. In addition, supplementary funding to support NGOs has been sought.
Policy reform measures are poorly understood or poorly timed.	M	PCDP will work carefully with the Government and communities to fine-tune desired policy interventions. There is already significant consensus on many issues.
From Components to Outputs		
Participatory development in pastoral areas is relatively new.	M	NGOs have accumulated a wealth of valuable lessons in the application of participatory approaches among pastoral communities. The Government expresses commitment to the application of this approach and the project will invest heavily in capacity-building and experiential learning at both government and community levels to build up confidence and competence in its application.
Lack of capacity exists to staff project management structures at each level.	H	Staffing at the regional and federal levels is largely adequate. The Government is in the process of devolving resources, including staffing, to the *woreda* level. The provision of project resources, including training at the *woreda* level, is expected to further strengthen staff supply. In particularly weak cases, targeted NGO support may be enlisted with supplementary financing.
The privatization of veterinary services may reduce animal health coverage for remote areas, leading to epizootic pandemics.	H	The project will support the training and establishment of community-based animal health workers, provide a more amenable environment for the proliferation of private veterinary services and support the evaluation of more effective vaccinations.
Community-based funds are captured by local elites.	M	Capacity-building in participatory development, establishment of new institutional arrangements, local review of development proposals, participatory M&E, and various empowerment programmes all mitigate against elite capture.
Overall Risk Rating	S	

Risk Rating – H (High Risk), S (Substantial Risk), M (Modest Risk), N (Negligible or Low Risk)